

بان لا تعود هذه الاعداد دفعة واحدة ، يرى ان العملية ستتم بالتقسيم ، حيث يسمح كل عام على امتداد فترة حددها بعشر سنوات ، عودة او تعويض عشرة الاف شخص .

يشدد الكاتب على ان الاهمية لا تكمن في البديل بقدر ما تكمن في طرحه ، واذا ما احبطته نصائل المقاومة ، فانها كما يتصور « سنكتشف عن وجهها الحقيقي ، واظهار نظرتهم الحقيقية سواء تجاه قضية اللاجئين او تجاه وجود اسرائيل » واذا ما رفضه سكان المخيمات « فان المسؤولية كلها تقع عليهم ، وبذلك يكون مركز اسرائيل على الصعيد الدولي ، كما يتخيل قد تعزز ، وتكون يدها « طليقة اكثر في استخدام الخيار العسكري لمعالجة قضية الازهاق » .

كتلخيص لما سبق يمكن القول ان المجتمع الاسرائيلي ، عقب الموجة الفدائية مؤخرًا ، غدا يشعر اكثر من اي وقت مضى بفقدان الامن ، وان الانسان العادي يعيش تحت وطأة الخوف والترقب للضربة بسبب الاحساس السائد بان لا وجود لمكان آمن في اسرائيل ، الامر الذي دفع السلطات الاسرائيلية للعمل في اتجاهين ، الاول يتسم بالدفاع المحض ، مثل اقامة سياج امني على امتداد الحدود الشمالية ، والعمل على تسيكه بين الفينة والاخرى وكذلك احاطة قرى الحدود بامسجة امنية مما يعيد الى الازهان صورة « سور و برج » في اواخر الثلاثينات ، والعمل على اقامة الحرس المدني في جميع قرى ومدن اسرائيل ، والثاني ، يتسم بالهجوم الا انه لا يزال حتى الان يقتصر على اعمال القصف الجوي او البحري ، وهناك احتمال كبير بان يتطور الى عمليات انتقامية خاصة ضد تجمعات الفدائيين ، ومراكز قيادات المقاومة .

التوصل الى تعاون بين اسرائيل ولبنان لحل هذه المشكلة . . »

ثم يعود ويكرر ما يجمع عليه الكتاب الاسرائيليون من غياب خطة سياسية الى جانب الخطط العسكرية الاسرائيلية ، ليطالب كالاخرين بطرح بديل سياسي امام الحكومة اللبنانية وسكان المخيمات وذلك « للحيلولة دون استمرار سيطرة منظمات التخريب على هذا الجمهور الكبير » ليصل بعد ذلك الى طرح مشروعه ويتلخص في التالي : قبول اسرائيلي مبدئي بعودة من يرغب من سكان لبنان الى الضفة الغربية وقطاع غزة وتعويض من لا يرغب في ذلك عن ممتلكاته . ويلحق ذلك بشروط (١) اذا كان هذا الامر يؤدي الى تخفيف عبء الامن ويهز سيطرة المنظمات الفلسطينية في المخيمات (٢) ان انضمام اي شخص للمقاومة يفقده حق المطالبة بالعودة ، او حق المطالبة بالتعويض ، ويشمل ذلك اهله واقاربه وذويه . اما فيما يتعلق بكيفية تطبيق ذلك فيقترح ان تجري عملية عودة الاشخاص على اساس توحيد شمل العائلات ، الا انه هنا يضع شرطاً اخر علاوه على شروطه السابقة ، يتمثل في ضرورة تواجد معظم افراد العائلة في المناطق الخاضعة لسيطرة اسرائيل « اذا ما اتضح بعدم الفحص ان معظم ابناء تلك العائلة يعيشون في الاردن او سوريا او الكويت ، فان الطلب سيرفض ، وسيقبل فقط اذا كان المقصود بالفعل عائلة معظم افرادها يعيشون في البلاد » . وبالرغم من ان اشتراطات البروفيسور تحول دون عودة الاكثرية الساحقة الى المناطق المحتلة ، فانه يحاول طمأنة الاسرائيليين بالقول ان عدد اللاجئين في لبنان يناهز المئتي الف ، ويذكر بان هذا الرقم مجال فيه مع ان العدد التقريبي للفلسطينيين في لبنان - لسوء حظ البروفيسور دان - يناهز الـ ٢٥٠ الف نسمة ، وزيادة في الحرص على طمأنة القارئ